Remove Watermark Now

التحضر السريع للمدن
دراسة في بعض المدن العراقية

تغريد حامد علي
تخطيط إقليمي وحضري – جامعة بغداد

المستخلص

لم تعد المدن حالة عابرة في مسيرة التطور الإنساني والحضاري ، بقدر ما فرضت نفسها كنمط حياة ، فأينما تنقلنا في إرجاء المعمورة تحيط بنا المدن ، بل إن العديد من الظواهر الحديثة كالعولمة وثورة المعلومات والتطور التقني والتكنولوجي والاستهلاك على نطاق غير مسبوق ، لم يكن لها إن تتم بدون الاستقرار في المدن . يعني التحضر بأبسط صوره الانتقال من مجتمعي البداوة والريف إلى مجتمع المدينة حيث المراكز الحضرية ، أي انه عملية تغير اقتصادية واجتماعية وفق أنماط وشروط الحياة المدنيه وأشكال التوطن المدني .ان هذه الظاهرة أصبحت ليست مزعجة فقط ،بل مفزعة بالنسبة لبعض الدول فالأعداد الهائلة من السكان المتحضرة سنويا متمثلة بالزيادة الطبيعية للسكان الحضر فضلا عن الهجرة الواسعة من الريف الى المدينة، تتركز معظمها في المدن الكبرى لدول العالم وخاصة العواصم. ومن هذا فأن كل دولة تتبع سياسة محددة لتنظيم سكانها من الناحية الديمغرافية حاضراً ومستقبلاً ، وتشمل هذه السياسة مجموعة من الإجراءات والخطط والبرامج التي تستهدف التأثير في المتغيرات السكانية وتراكيبها الهيكلية من الناحيتين الكمية والنوعية ، وبما يتلائم وحاجات المجتمع ومتطلبات نموه ورفاهيته .ان هجرة السكان من الريف في العراق تتجه غالبا الى بعض المراكز الحضرية دون اخرى ،تبعا لعوامل جاذبة منها موقع تلك المراكز واهميتها في الاقليم الموجودة فيه ، مما يؤدي الى اكتظاظ السكان فيها وظهور مشكلات السكن والتموين وشحة المياه والتلوث البيئي والتزاحم على فرص العمل وتردي الخدمات بكافة انواعها ، فضلاً عن ان توسع هذه المراكز غالباً ما يكون على الأراضي الزراعية المحيطة بها وتحويلها الى استعمالات حضرية ، ان هذا يؤكد ضرورة صياغة سياسات خاصة بالتوزيع السكاني المكاني والربط بين هذه السياسات والتنمية الشاملة بما يعزز سياسة التنمية الإقليمية لتضييق الفجوة بين الريف والمدينة وإشاعة انماط التحضر الصحيحة الملائمة للمجتمع لتحقيق ظروف اقتصادية واجتماعية أفضل .

Rapid Urbanization of the Cities Studying in some Iraqi Cities

Taghreed Hamed Ali
Regional and uraban planning - Baghdad University

ABSTRACT

The cities are not yet a temporal status in the process of the human and civilization development. The cities consider as a life pattern, this mean that people cannot live without cities, which surround us. Several phenomena like globalization, revolution of information, technical development, increased of consumption, do not confirmed without the living in cities. The urbanization – in its simple meaning – means transferring from rural community to city community. In other word, it means that socioeconomic changes happened subject to the patterns and conditions of the urban life. Each government depend a certain policy, this policy contains set of plans and programs, that targeting to affect the population factors and the structural components. The problem of this research is that the impact of the Iraqi population policies to limit the immigration from rural to urban areas were not strongly affective , This led to extinct of some population center and extending of other centers . This situation yield to raise thus problems of accommodation, decreasing of drinking water, food, environmental pollution, high demand on labor decreasing of services. In addition , the extending of such centers , will be on the account of agricultural lands . This facts pushing to draw policies relating to the distribution of people – place and connecting these policies with the development plans in order to bridge between the country and the city , dissemination the patterns of healthy urbanization that relevant to the community in order to create better socioeconomic conditions .

المقدمة

سكن الانسان المدن منذ ما يقرب من 5500 سنة خلت ، ويمكن اعتبار ذلك بدايات التحضر الاولى ، ألا ان انتشار مفاهيم الحياة الحضرية ظاهرة قريبة العهد ، فلا يمكن ان يعتبر مجتمع ما حضرياً بحتا حتى اواخر القرن التاسع عشر ، ففي عام 1800 م كان حوالي 1.7 % من 900 مليون نسمة هم سكان العالم يقطنون المدن أي ان عدد سكان الريف انذآك يفوق عدد سكان الحضر بفارق شاسع(1). وبعد ذلك بدأ الدور الرائد للمدينة في التغير الحضاري ، حيث بدأت تستقطب وتصنع وتنشر عناصر الحضارة بما فيها من أبعاد فكرية وثقافية ، فالمدينة رديف للحضارة بما تمثله من عناصر التشكيل الاجتماعي والعمراني والتخطيطي ، وعلى العموم يعكس مصطلح التحضر بكافة تعاريفه التي سيرد

ذكرها آنفاً زيادة احجام المراكز الحضرية وتضخم اعداد سكانها ،كما ان تسارع وتائره اظهرت نماذج وانماط حضرية خرجت بمعطياتها ومؤشراتها عن المفهوم التقليدي ، اذ ظهرت المراكز الحضرية وبالاخص التابعة للمدن الكبرى بأنماط حضرية جديدة شغلت الباحثين والمخططين في وضع هيكل واتجاه موضوعي لذلك النمو . ان هذا النمو ينعكس بصورة واضحة على التوازن الايكولوجي بين المراكز الحضرية وإقليمها الريفي، و يتفق الكفري (2) مع ذلك مضيفاً ان اثار نمو المراكز الحضرية وتضخمها لا يتوقف عند مشكلات الاسكان والتموين وشحة المياه والتزاحم على فرص العمل وتردي الخدمات بل يتعداها الى زحف هذه المراكز على الاراضي الزراعية ، يصاحب هذا الزحف عادة انتقال العديد من الاستعمالات الحضرية (تجارية – صناعية) تاركاً اثاراً سلبية وايجابية على الصفات الاجتماعية لسكان هذه المناطق لتتخذ صيغا وسطية بين من هم حضروهم ريفيين ، أي أولئك الذين يصطلح عليهم شبة ريفيين semi – rural ، مؤدياً بذلك الى عدم وضوح الخط الفاصل بين ما هو ريفي أو حضري وبدأت العديد من الدراسات تتناول ذلك سواء كانت تلك المتخصصة في استعمالات الارض او المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية (3).وتبين اخيراً ان اكثر الزيادة الحضرية في العالم الآن تقع في كل من أسيا وإفريقيا حيث سيتضاعف اعداد السكان الحضر فيها بين عامي 2000 – 2030, اما بحلول عام 2030 فان المدن في العالم النامي ستشكل 81 % من المراكز الحضرية في العالم (4). وهذا ما يلقي اعباء هائلة على هذه الدول لتلافي المصاعب الناجمة عن هذا التضخم الحضري ومستويات التدهور المرتبطة به بشرياً وبيئياً ومكانياً . ويؤكد التقرير ذاته (4) على انه بحلول عام 2008 ولاول مرة في التاريخ سوف يعيش اكثر من نصف سكان العالم في مراكز حضرية ، أي ما يعادل تقريباً 3.3 بليون نسمه ، ويتوقع التقرير أيضا انه بحلول عام 2030 سوف يصل عدد سكان الحضر الى 5 بليون نسمة ، وفي المقابل سوف يقل عدد سكان الريف بين عامي 2005 – 2030 حوالي 28 مليون نسمة ، كما يبين التقرير ان عدد سكان العالم الحضر قد ازداد من 220 مليون نسمة الى 2.8 بليون نسمة خلال القرن العشرين . وهو ما يؤكد ان العقود القادمة سوف تشهد نمواً حضرياً غير مسبوق .

التحضر – نظرة تاريخية

ترتبط بدايات التحضر بالتطورات التاريخية المختلفة التي مرت بها المدن في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر،حيث كانت الموجة الاولى للتحضر ما بين عامي 1750 – 1850 في كل من أوربا وأمريكا الشمالية نتيجة للثورة الصناعية حينها ، أي ان الموجة الاولى ارتبطت بالتصنيع الذي ادى الى تصاعد الهجرة من الريف الى المدن أملاً في الحصول على فرص العمل الجديدة مؤدية الى زيادة عدد سكان الحضر ، وكانت المراكز الحضرية الكبرى آنذاك محدودة في بعض الدول الأوربية مثل انكلترا وفرنسا اضافة الى الولايات المتحدة الأمريكية. أما موجة التحضر الثانية والهائلة الضخمة فيمكن اعتبارها منذ

منتصف القرن العشرين ، وهي المرحلة التي شهد العالم خلالها نمواً حضرياً لم يعرف له مثيل من قبل ، الى الحد الذي يمكن معه القول ان القرن العشرين هو قرن التوسع الغير مسبوق في تضخم المدن وما يرتبط بها من خدمات و مشاكل مختلفة،فقد ظهرت المدن العملاقة التي يتجاوز عدد سكانها 10 ملايين نسمة مثل بوينس ايرس ،كالكوتا ،مكسيكو ستي ،ساو باولو (5). اما في الدول النامية فان الزيادة في نسب التضخم الحضري تعود الى التحضر الهائل الذي انتاب هذه الدول في مرحلة ما بعد الاستقلال ،فضلا عن نمو بعض المدن الممتدة من الحقبة الاستعمارية . فبينما كانت المرحلة الأولى المرتبطة بتوسع المدن وتضخم اعداد سكانها غربية خالصة ، فأن المرحلة الثانية مرتبطة بالعديد من مدن الدول النامية في كل من أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فقد شكل عدد السكان الذين يعيشون في مناطقها الحضرية ما نسبته 77% من عدد السكان الكلي ، كما شكلت نسبة نفس السكان في كل من الهند والصين 37% من إجمال سكان العالم (5) .وقد اوضح الباحث Dives ان عدد السكان الحضر في العالم خلال القرن المحصور بين 1850 – 1950 للمدن التي يزيد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة قد تزايد على نحو مذهل لدى مقارنته بمعدل النمو الكلي لسكان العالم (6) .

التحضر Urbanization

لم يتفق الباحثون على تعريف واضح لمفهوم التحضر ، لان ذلك يتوقف على طبيعة المجتمعات المختارة ودرجة تقدمها الحضاري ، ولعلاقة ذلك المفهوم بنسب السكان والمعايير المستخدمة في ذلك المجتمع للتميز بين الريف والحضر.فالبعض يعرفه على انه الزيادة المطلقة في عدد السكان الحضر أي ان الزيادة في سكان الريف هي أقل دائماً من تلك التي تطرأ على السكان الحضر(7). بينما يعرفه Clyde Mitchell كأحد علماء الاجتماع بأنه عملية التحول من الزراعة الى غيرها من المهن الشائعة في المدن بعد الانتقال اليها من الارياف وما يرتبط بذلك من تغيير في الانماط السلوكية (8) . ويعتبر Friedmann كأحد المخططين ان التحضر بشكل عام هو تمركز سكان كانوا منتشرين في مساحات واسعة وعاملين اساساً بالزراعة في مراكز صغيرة الحجم نوعاً ما وتشكل الصناعة والتجارة نشاطاتها الاساسية (9) . يتضح من ذلك ان التحضر هو حركة السكان باتجاه المدن واكتسابهم لانماطها السلوكية تاركين الريف ومهنة الزراعة لاسباب تتعلق بالعوامل الطاردة للمناطق الريفية تقابلها عوامل جذب المدينة . وذهب البعض الى ان التحضر هو التعبير الكمي عن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في مجتمع مختار بحيث يبدأ افراد ذلك المجتمع بإضعاف صلتهم بالجماعة بعد دخوله م الى المدينة بحدودها الطبيعية والاجتماعية (10) . ويرتبط التحضر كذلك عند غالبية المخططين الحضريين والريفيين والجغرافيين والاقتصاديين بانتقال المجتمع من زراعي أي أحادي المهنة الى أخر متعدد الاختصاصات والفعاليات (خدمية ، تجارية ، صناعية) ، أي يمكن اعتبار تحول القرية الى مركز

حضري البداية الاولى لتحضر ذلك المجتمع . وعليه يرتبط التحضر بالمدينة ويكون في كثير من الأحيان رديف لنموها فيمكن تعريفه بنمو السكان الذي يقيمون في مراكز مصنفة على انها حضرية – بغض النظر عن معيار ذلك – وارتفاع وزنهم النسبي قياساً الى مجموع سكان تلك الدولة (11) . لذلك فالتحضر مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والبنائية اللازمة لبقاء الانسان وباستخدام وسائل واساليب حضرية بطريقة تمكنه من البقاء والنمو في البيئة الجديدة وحل المشاكل المرتبة على ذلك . ولغرض توضيح التحضر لابد من التطرق الى بعض العناصر ذات العلاقة المباشرة بهذا المفهوم و أهمها:

المدينة

اشار الكثير من الباحثين الى مفهوم المدينة واخذ كل اختصاص مجاله في بيان وتوضيح معنى المدينة ،والمدينة بمفهومه ا التخطيطي عبارة عن نسيج من العلاقات الاجتماعية والثقافية و الاقتصادية و السياسية و الادارية المتشابكة مع بعضها البعض، فالفرد عضو في مدينته التي يقطنها و عائلته خلية من خلايا المجتمع الحضري و مسكنه هو اصغر وحدة في هذا الكيان الاجتماعي و البنائي.كما يتفق معظم المخططين على انه المدينة كالكائن الحي ينمو ويضمحل، يؤثر ويتأثر، يأخذ ويعطي، ويعتقد الكناني (12) إن هذا الاتجاه يساعدنا في الكشف عن أصالة أي مدينة أو عن تميز قيمتها . ويمكن تعريفها بأبسط صورة بأنها عبارة عن تجمع سكاني كبير متجانس نوعاً ما يعيش على قطعة ارض محدودة نسبياً . كما يمكن اعتبارها جزء من اجزاء المجتمع المتواجد عليها بل شرط من شروط وجودة والمعبرة عن مجمل ظواهره الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية ، وانها تعكس التنوع في تلك الظواهر كما انها تعبر ايضاً عن الممارسات المشتركة للسكان وتتجلى فيها ارتباطاتهم وانجازاتهم الحضارية .

الحضرية Urbanizm

تعبر الحضريةِ عن نوع الحياة التي تتكون بفعل سلسلة من العمليات التي تتولد في المدينة وتؤدي الى تغير في قيم السكان ومفاهيمهم الحياتية والسلوكية وعلاقاتهم الاجتماعية متمثلة بالابتعاد التدريجي عن التجانس (13) . ويعرفها اخرون بالصيغة التي يتميز بها سكان المجتمع الحضري القائم على تنوع المهن والابتعاد عن الطبيعة وزيادة الكثافة السكانية وعدم التجانس وزيادة التباين والتدرج الاجتماعي وكثافة التنقل وسيادة العلاقات غير الشخصية والسطحية (14). ويعتقد الاشعب ان ارتباط الحضرية في الوطن العربي بالمدينة ارتباط السبب بالنتيجة الامر الذي يجعل قدم الحضرية في الوطن العربي قدم التحضر ذاته ، وهو ما يفسر غنى وأصالة ظاهرتي التحضر والحضرية كأسلوب حياة في الوطن العربي(15) . وتجدر الاشارة هنا الى مفهوم الرقعة الحضرية ويقصدبها الرقعة الجغرافية التي تشغلها المدينة ذاتها والمناطق الخضراء الملاصقة لها أي انها لا تشمل الاقاليم الريفية المحيطة بالمدينة ،

ويمكن ان تحدد هذه الرقعة وظيفياً بالاراضي التي تخطط عمرانياً لخدمة المدينة ، ويعزى دائما الانتقال الى الحضرية بنمو المدن أما صناعياً أو ادارياً او تجارياً . ومن المهم التطرق ضمن هذا المجال الى درجة التحضر Level Urbanization ، والتي تعني الوزن الفعلي والنسبي لما يمثلة سكان المدن في كل مرحلة من المراحل الحضارية المختلفة وذلك لعدم ثبوتها واستمرار تغيرها(15) .

المدنية

يمكن اعتبارها كل ما يمثل ويرتبط بوسائل الحياة في المدينة و متطلباتها المادية التي يحتاجها الإنسان في توفير سبل الراحة والرفاه ، وهي ليست وليدة زمن محدد او مكان معين ، بل ساهمت في ظهورها مختلف شعوب الإنسانية ، كما انها حصيلة ما توصل اليه العلم ، أي انها ليست ظاهرة فجائية بل تدريجية ومستمرة . ويرى البعض انها تعني الفن وتشعباته الكثيرة وكذلك السياسة والتجارة كما انها تعني العمران بل الأرض وبترابها وماءها ، فضلاً عن ماضي الانسان

المتطور نحو الأفضل بل هي سجل لقضية الإنسان وحضارته (16) . وعلية فالمدنية نوع من التطور الاجتماعي ، يتم نتيجة لتبدل الحياة الفكرية والمادية ويتجلى هذا في الانتقال من اسلوب ونمط قديمين الى اسلوب ونمط جديدين . وتجدر الاشارة هنا الى مفهوم المجتمع المدني الذي يتميز بتطور التجارة والخدمات والانتماء الى المدينة ، ويعد أبن خلدون اول من اقترح هذا المصطلح في مقدمته للدلالة على نمط الحياة بوجه عام باعتباره من الخواص التي تميز الانسان عن سائر المخلوقات(17) .

النمو الحضري Urban Growth

وهو يطلق على الزيادة في عدد سكان المراكز المصنفة على انها حضرية ، وهو عملية مطردة ومستمرة فبينما ازدا د عدد سكان العالم بين عامي 1800 – 1900 ضعفين ونصف تصاعد عدد السكان الحضر 20 مرة ، وبحلول عام 1950 كان خمس سكان العالم يعيشون في مدن يزيد عدد سكانها عن 20000 نسمة ، وثمن سكان العالم يعيشون في مدن يزيد عدد سكانها عن 100000 نسمة (1) . ألا ان نمو سكان المدن لا يعني دوماً زيادة في درجة التحضر ويفسر ذلك بأن معدل النمو الطبيعي العام عالي مما يقلل من وزن العدد المتزايد للحضر ويرافق عادة تزايد السكان الحضر توسع المدن ، وبغض النظر عن تنامي او تقهقر عملية التحضر . يربالجابري أنه يمثل زيادة عدد سكان المدن والذي يتطلب مزيد من الأراضي للخدمات العامة والأنشطة الاقتصادية المختلفة ومعظم ماسبق يستدعي توسع في حجم المدينة(7) . بينما يعتقد الكردي أنه مجموعة من الظواهر التي تنشأ في منطقة معينة ، تتمتع بمميزات جغرافية واقتصادية واجتماعية وإدارية بشكل يكسبها خاصتي الجذب والتأثير في المناطق المحيطة بها ، وتعاني مثل هذه المنطقة من تركز سكاني ينجم عنه ذلك تأثيرات اجتماعية واقتصادية وجغرافية وإدارية فيها وفي المناطق المحيطة بها (18) . ومن الجدير بالذكر ان للنمو الحضري تأثيراً

فعالاعلى الهيكل العمراني والتخطيطي للمدن ،حيث ان نمو وتوسع احجام المدن والمراكز الحضرية يتأثر بالعوامل التالية :

1 –عامل الزيادة الطبيعية للسكان ، فكلما كانت نسبة النمو السنوي للسكان عالية ينجم عن ذلك سرعة تزايد في حجم المدينة .

2 –عامل الهجرة إلى المدينة ، فهجرة السكان تؤدي إلى ارتفاع نسبة النمو الحضري ، بحيث تزيد عن نسبة النمو الطبيعي ، وكلما تكثفت الهجرة نحو المدينة ازداد حجمها السكاني والمكاني .

3 –إن تزايد السكان في المدينة ، يؤدي إلى الضغط على الحيز الذي توجد فيه وهذا يؤدي إلى توسعها على المناطق المحيطة بها وعادة ما تكون زراعية فتصبح بذلك جزءاً من المدينة .

النمو الصناعي (التصنيع)

يرتبط التصنيع بارتفاع نسبة التحضر خصوصاً في المراكز المتقدمة جراء ازدياد سكان المدن بحثاً عن فرص العمل المتواجدة في مصانعها . و يعكس التصنيع التقدم التكنولوجي ومن ابرز خصائصه زيادة الإنتاج على نطاق واسع وفق الأنماط التكنولوجية الحديثة ، ويعتقد الباحث Breez انه ليست هناك علاقة ضرورية بين التصنيع والتحضر (19) ، ولكن يمكن القول أن هناك ارتباط بين النمو الحضري والنمو الصناعي ، فضلاً عن عدم اقتران احدهما بالأخر في أغلب الاحيان لأنه ليست كل المدن المتحضرة يجب ان تكون للفعاليات الصناعية اثر كبير وبارز فيها ، وبينما تعد الثورة الصناعية هي الحدث الاكبر الذي ربط النمو الصناعي بالتحضر لاسيما في الدول الاوربية ،لكن لم تشهد الاقطار النامية عمليات تصنيعية ضخمة يمكن ان يعزى اليها تحضرها (20) . ويعتقد أخرون ان الارتباط بين النمو الصناعي والتحضر وثيقاً ، اذ يعد ذلك النمو اساساً مهماً في نمو المدن وتوفير مجالات متعددة تجذب الريفيين خاصة للعمل فيها (21) . ومن الجدير بالذكر انه رغم العلاقة بين التحضر والتصنيع ألا أنه قد يسبق التحضر التصنيع وبدرجات مختلفة من قطر الاخر ،لأن الانتقال الى المدن يؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة سرعة التحضر على التصنيع نتيجة تدفق المهاجرين الى المدينة .

الهجرة (حركة السكان) Migration

تعرف الهجرة بأنها انتقال السكان من مختلف الأعمار ولكلا الجنسين بدوافع ولمدد ولفترات زمنية مختلفة ، وأما تعريف الامم المتحدة فأنها شكل من إشكال انتقال السكان من ارض تدعى الموطن الأصلي أو مكان المغادرة الى ارض تدعى مكان الوصول او المكان المقصود ويتبع ذلك تبدل محل الاقامة (22) .

ويمكن تصنيف الهجرة الى :

1 –هجرة اختيارية: تتم بالمبادرة الفردية عادة والرغبة في الانتقال الى موطن جديد من اجل الافضل .

2 –هجرة اجبارية(التهجير) :تتم بواسطة قوة خارجية بغير ارادة الافراد او الجماعات.

ويمكن تصنيفها ايضا :

1–هجرة دائمة:يهاجر الفرد او الجماعات الى الوطن الجديد دون النية بالعودة وتعتبر الهجرة الاكثر خطورة.

2– هجرة موقتة :حيث يهاجر الفرد او الجماعات الى وطن جديد بشكل مؤقت ،بغية التحصيل العلمي او تحسين الوضع المعاشي او لاسباب سياسية ولكن يعود الى وطنه الاصلي في نهاية المطاف

وتصنف ايضا:

1 -الهجرة الداخلية وهي التنقل داخل حدود الموطن الأصلي .

2 -الهجرة الخارجية وهي الانتقال خارجها .

وتعد الهجرة من الريف الى الحضر من أوضح أشكال الهجرة الداخلية ولاسيما في الدول التي أخذت بأسباب التنمية الصناعية ، وتتعلق هذه الهجرة بعاملين (23) :

1 -العوامل الطاردة في الريف والمتمثلة بمايأتي :

أ –الزيادة الطبيعية للسكان في الريف .

ب –شحه الموارد الطبيعية وانخفاض مستوى الدخل .

ج– التطور التكنولوجي في المعدات الزراعية يقلل الحاجة إلى ألأيدي العاملة

2– العوامل الجاذبة في المدينة والمتمثلة بما يأتي :

أ– سرعة النمو الصناعي في المدن مما يوفر فرص عمل جديدة .

ب– المزايا الخدمية المتطورة للمدن .

وتأتي أهمية دراسة حركة السكان المكانية من الأسباب الآتية :

1 -العلاقة الوثيقة بتغيرات حجم السكان .

2 -التأثير المباشر في الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية .

3 -التعرف على عوامل الطرد والجذب للمدن .

ومن الجدير بالذكر ان الهجرة الداخلية في القطر العراقي لها خواصها الآتية (24) :

1 -ان غالبية المهاجرين من العاملين في القطاع الزراعي الذين عادة لا يمتلكون أراضي زراعية خاصة ، وبذلك يمكن اعتبار المحافظات ذات النشاط الزراعي أكثر طرداً للسكان المهاجرين .

2 –ظهور مناطق استقطاب جديدة منافسة للعاصمة في الهجرة إليها في المنطقة الشمالية مثل (كركوك ، اربيل ، سليمانية) وفي الوسط (كربلاء ،النجف) مع بقاء الأقطاب الرئيسية (البصرة ، بغداد ، الموصل) كمراكز جذب للسكان .

3 –من المعروف إن الهجرة في القطر العراقي تكون بكافة إفراد العائلة أي لاتقتصر على من هم في سن العمل .

مشكلات التحضر

ان للتحضر أثاره السلبية ، فهو ليس عملية تغير ايجابي فقط للمجتمع ، فبواسطته تتم تغيرات في سلوك السكان وأفكارهم وقيمهم ومعتقداتهم وفي مجال عملهم وطرق معيشتهم ، فمن الطبيعي ان ترافق هذه التغيرات مختلف المشكلات . وقد اشار احد علماء الاجتماع الى ان المشاكل الرئيسية المرتبطة بالتحضر في دول العالم الثالث تأخذ جانبين (25) :

1 -سرعة النمو العمراني الحضري ، بحيث لا يتماشى هذا النمو مع نسبة النمو الاقتصادي .

2 -تمركز السكان الحضريين في المدن الكبرى نتيجة لتوفر عوامل الجذب فيها وينجم عن ذلك مشكلات كل البطالة والزحام وشحه الخدمات وتردي البنى الارتكازية ومن أهم المشكلات الناجمة عن التحضر .

المشكلات الاقتصادية

يمكن تعريف التحضر اقتصادياً بأنه التحول من الحرف الزراعية الى الانشطة الخدمية والتجارية والصناعية . ان من اهم نتائج هذا التحول تطور احجام المدن وزحفها نحو المناطق الريفية ناقلة معها استعمالات الارض الحضرية ، كما ان هذا التطور يسهم اسهاماً فعالاً في خلق عدم التوازن في المستويات الاقتصادية للأقاليم المختلفة ، ويعتقد البعض ان مشكلات التحضر تتباين وفق التقدم الاقتصادي للمدن في العالم ، اذ يعد التحضر سبباً ونتيجة لمستوى المعيشة المرتفع ، فضلاً عن ان التحضر يساعد على الزيادة الكبيرة في تقسيم العمل وتخصصه في تكنولوجيات العمليات الإنتاجية (26) . وتتركز المشكلة الأساسية في توزيع الإمكانات المعدة للتنمية في قطاعي الاقتصاد الرئيسيين (الزراعة ، والصناعة) وتتباين الارتقاء في هذين القطاعين وفق الهدف المحدد في البرامج التنمية وصولاً الى التوازن المطلوب بينهما .

المشكلات الاجتماعية

يمكن تعريف التحضر سلوكياً بأنه أنماط سلوكية معينة تميز سكان المدن عن غيرهم (15) . ومن جانب أخر فأنه يعني التغيير في الأنماط السلوكية نتيجة للانتقال الى هذه المدن من أقاليمها الريفية وبما

يتسبب من أثار سلبية وايجابية على عادات وافكار وقيم السكان ، وعادة ما تتولد نتيجة لذلك مختلف المشاكلات الاجتماعية بتفاصيلها في نواحي العمل ومتطلبات وصيغ التعامل ، وما يتبع ذلك من قيم جديدة تتعلق بالسكن وقضاء أوقات الفراغ ، وخاصة ان المهاجرين عادة ما يكونون متمسكين بقيمهم وتقاليدهم على الاقل في الجيل الاول ، ان ذلك يدفع في كثير من الاحيان الى الانحراف وخاصة بين الاحداث وظهور مختلف الامراض النفسية والعصبية والتفكك العائلي ، ولم يعد هناك خلاف بين علماء التخطيط الحضري والإقليمي وعلماء الاجتماع في ان الجريمة في المدن ، اوسع وأخطر كماً ونوعاً من الجريمة في الريف وان العلاقة بين ظاهرة التحضر والجريمة قوية ومتشعبة وهذه الحقيقة هي التي ساعدت على ظهور فرع جديد من فروع علم الاجتماع بأسم (علم الاجتماع الحضري) ، بل اصبح معروفاً ومتداولاً مصطلح (الجريمة الحضرية) . فضلا عن ان التحضر يزيد التمزق والتوتر الاجتماعي واختلافات التكييف مع البيئة الاجتماعية لاختلاف القيم عما هو قائم في أساليب الحياة قبل الحضرية (26). ان أهم سبب للمشكلات الاجتماعية الناجمة عن التحضر هو وجود مراحل مختلفة وتأثيرات متفاوتة للتحضر على النظم الاجتماعية ، فضلاً عن اختلاف قدرة المهاجرين في التوافق والتكييف مع الحياة الحضرية وما ينتج عنها من متعلقات المعيشة .

المشكلات العمرانية

انشغل الفكر الإنساني بنتائج الدراسات الأممية التي توصلت إلى انه مابين عامي 1970 – 2025 ستتضاعف تقريباً نسبة قاطني المدن وبحلول عام 2025 من المتوقع ان يعيش 30% من سكان الحضر في مدن يزيد عدد سكانها على 4 ملايين نسمة ، وقد بلغت ازمة السكن في كثير من المدن الكبرى حدا مروعا حيث لا يجد ربع الاشد فقراً بمعظم المدن الأسيوية والإفريقية مسكناً يؤون اليه(27). وتختلف هذه المشاكل في المراكز الحضرية المتقدمة كالولايات المتحدة الامريكية حيث الاستجابة السريعة للتحضر حيث بدات هذه المراكز محاولات التغلب على هذه المشاكل بواسطة التجديد الحضري واحكام تخطيط المدن المقترن دائما بالنمو الحضري السريع لها .

ومن النتائج السلبية العمرانية للنمو السكاني للمدن ضعف الموازنة بين استعمالات الأرض والبناء العمراني والتخطيطي فيها ، وينعكس ذلك على كفاءة اداء الوحدات المبنية والفضاءات المفتوحة ويزيد من التحويرات في هذه الوحدات بسبب الاختلاف بين الوظيفة الاصلية والمتطورة التي يفرضها هذا النمو .ان اهم اثار النمو السريع للسكان الحضر نشوء التجمعات السكانية العشوائية وتكون هذه التجمعات على الاغلب اقل احياء المدينة حظا في الخدمات بانواعها المختلفة ،ولم يعد هناك خلاف ان من ابرز الظواهر المرتبطة بالتضخم الحضري للسكان ظهورهذه التجمعات العشوائيه بشكل غير مسبوق الى الحد الذي يجعلها احزمة فقر محيطة بالمدن ، مع ما يرتبط بذلك من مشكلات مختلفة ، والعشوائيات ليست

Remove Watermark Now

ظاهرة عابرة مؤقتة يمكن حلها بقدر من سهولة واليسر. فتشير التقديرات الدولية الى ان ثلث سكان المدن الكبرى في العالم يعيشون في عشوائيات لا تتضمن الحدود الدنيا للمعيشة الانسانية ، ويمثل هذا العدد سدس سكان العالم ،كما ان اكثر من 90% من سكان العشوائيات في العالم يعيشون في الدول النامية حيث يوجد في جنوب أسيا أعلى نسبة منها ، يليها غرب أسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، وتشمل الهند والصين على 37% من سكان المناطق العشوائية في العالم ، وتشير نفس التقديرات الى وجود 221 منطقة عشوائية في مصر تأوي مابين 12 الى 15 مليون نسمة من أجمالي عدد السكان البالغ 77 مليون نسمة ، ويوجد في مدينة القاهرة وحدها 67 منطقة عشوائية والتي أرتفع عدد سكانها من 6.4 مليون نسمة عام 1975 الى 11 مليون نسمة عام 2005 (5) .

التحضر في العراق

يعتبر العراق أحدى الدول النامية التي كانت الصفة الريفية هي السائدة على سكانه حتى بدايات العقود الأخيرة من القرن الماضي.من المبادئ الأساسية لسياسة التحضر في القطر مايأتي (24) :

1 – توزيع السكان على شكل يتناسب وحجم التنمية وقابليات المراكز (حضرية أو ريفية) على استيعاب حجوم محددة من السكان فضلاً عن قابلية استيعاب قطاع الخدمات والعمل في هذه المراكز . ويدخل ضمنها سياسة التنمية الإقليمية بوصفها رابطاً مباشراً بين خطط التنمية التوجه والتخطيط المباشر للمستوطنات بشرية .

2 – أحداث توازن في نمو المراكز الحضرية عن طريق تحديد نمو المراكز الحضرية المكتظة وخلق تدرج هرمي مقبول للمستوطنات .

النتائج والتحليل

شملت الدراسة على تحليل إحصائيات السكان الحضر في العراق،ولعدد من المراكز الحضرية التابعة لمحافظات مختلفة من القطر (قضاء بعقوبة – محافظة ديالى ، قضاء المدائن –محافظة بغداد ، قضاء سوق الشيوخ – محافظة ذي قار ، قضاء القرنة – محافظة البصرة) للتعرف على مدى التحضر والاختلاف في مستوياته في عموم القطر .

جدول 1

مستوى التحضر في العراق للاعوام(1947–1997)

السنوات	عدد سكان القطر	عدد السكان الحضر	النسبة المئوية
1947	4816000	1620000	33.6

Remove Watermark Now

1957	6299000	2437638	38.7
1977	12000497	7646054	63.7
1987	16335199	11468969	70.2
1997	22046244	15069048	68.4

المصدر:الباحثة بالاعتماد على :

1-جمهورية العراق،وزارة الداخلية ،مديرية النفوس العامة،المجموعة الاحصائية لعام .1957

2-جمهورية العراق،وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء ،نتائج التعدادات العامة للسكان للسنوات المذكورة.

جدول 2

معدلات النمو و التحضر في العراق للاعوام(1947-1997)

العراق	1947	1957	1977	1987	1997
معدل النمو	-	2.7	3.3	3.1	3
معدل نمو السكان الحضر	-	4.2	5.9	4.1	2.8

pdfelement

المصدر:الباحثة بالاعتماد على جدول 1 ،وتم استخراج الارقام باعتماد الصيغة:

$[P1=P0(1+r)^n]$ 100 حيث ان:

P1=عدد السكان في سنة الهدف ، P0=عدد السكان في سنة الاساس ، r=معدل النمو السنوي ، n=عدد السنوات.

يعد النمو الحضري لسكان العراق و تضخم حجم مدنه الكبرى من الظواهر الديمغرافية المميزة في الوقت الحاضر،اذ يتضح من بيانات الجدولين (1،2) ان النمو السكاني-الحضري ومعدلاته تتزايد بسرعة ملموسة ، اذ تبدو التغيرات واضحة من تعداد الى آخر في خصوص معدلات نمو التحضر للسكان ويعزى ذلك الى جملة من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي مر بها القطر حينها ، اذ نلاحظ التغير الواضح في معدل النمو الحضري للقطر عام 1977وهذا يعزى الى إستراتيجية الدولة حينها في دعم الاستثمارات في المدن مما ادى الى نموها واكتظاظ السكان فيها . اما في عام 1987 نلاحظ انخفاض معدل النمو الحضري ويعزى ذلك الى خطة الدولة حينها في توفير الخدمات الاساسية

Remove Watermark Now

في الاقاليم الريفية و تنمية استثمارات هذه الاقاليم لتقليل الفوارق بين المناطق الحضرية و الريفية كمحاولة لتخفيض نسبة الهجرة من الريف الى المدينة . اما في عام 1997فانخفض المعدل الى النصف مقارنة مع عام 1977،وبمعدل اقل مقارنة مع عام 1987ويعزى ذلك الى جملة اسباب رئيسية منها عودة الهجرة الى المناطق الحضرية حيث تركز الاستثمارات الخاصة و العامة ، وعوامل اقتصادية تتعلق بانخفاض المستوى المادي لعموم سكان الريف و اخرى تتعلق بانخفاض المستوى الاجتماع ي بشكل عام .

جدول 3

توزيع أعداد السكان الحضر والريف ومجموع السكان حسب الاقضية ونسبهم للأعوام (1977–1987– 1997)

الوحدات الإدارية قضاء / محافظة	البيئة	1977		1987		1997	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
بعقوبة – ديالى	الحضر	88635	52	164891	52.5	228544	49.9
	الريف	81932	48	150370	47.5	229075	50.1
	المجموع	170567	100	315261	100	457619	100
المدائن – بغداد	الحضر	37193	57	53686	47.4	149411	63
	الريف	27515	43	595545	52.6	86162	37
	المجموع	64708	100	113231	100	235573	100
سوق الشيوخ – ذي قار	الحضر	8009	9	14903	13	21039	18
	الريف	81236	91	104649	87	92783	82
	المجموع	89245	100	119552	100	113822	100
القرنة – البصرة	الحضر	28429	36	13799	32	20956	35
	الريف	51094	44	30234	68	38226	65
	المجموع	79533	100	44033	100	59182	100

المصدر : الباحثة بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعدادات العامة للسكان للأعوام (1977 – 1987 – 1997)

يتضح من بيانات الجدول أعلاه ان عدد سكان الحضر والريف في مختلف المراكز الحضرية ولمحافظات مختلفة من القطر في تغير مستمر، وجود زيادة في أغلب الاقضية بالنسبة للسكان الحضر وكذلك لسكان الريف ، وهذا يعني ان حركة التحضر كانت بفاعلية مستمرة منذ عام 1977 إلى عام 1997 والحركة المستمرة ، ذلك بسبب الاستثمارات في القطاع الصناعي والتجاري ، والتحسن في معظم الخدمات الصحية والتعليمة والترفيهية بأنواعها وكذلك في وسائل النقل والمواصلات والاتصالات .

جدول 4

مستوى التحضر في المراكز الحضرية (بعقوبة – المدائن – سوق الشيوخ – القرنة) والقطر للأعوام (1977 – 1987 – 1997)

pdfelement

الأعوام	عدد سكان القطر	عدد سكان الحضر	%	المراكز	عدد السكان	عدد سكان الحضر	%
1977	12000497	7646054	63.7	بعقوبة	170567	88635	52
				المدائن	64708	37193	57
				سوق الشيوخ	89245	8009	9
				القرنة	79533	28429	36
1987	16335199	11468969	70.2	بعقوبة	315261	164891	52.5
				المدائن	113231	53686	47.4
				سوق الشيوخ	119552	14903	13
				القرنة	44033	13799	32
1997	22046244	15069048	68.4	بعقوبة	457619	228544	49.9
				المدائن	235573	149411	63
				سوق الشيوخ	113822	21039	18
				القرنة	59182	20956	35

المصدر : الباحثة بالاعتماد على :

1 -وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعدادات العامة للسكان للأعوام (1977– 1987 – 1997) .

2 -وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، السكان والقوى العاملة ، جداول ومؤشرات سكان العراق ومعدلات النمو السنوي .

3 -المجموعات الإحصائية السنوي للأعوام (1997 – 1987 – 1997) .

يتضح من بيانات الجدول أعلاه ان الفروقات واضحة بين مستوى التحضر في المراكز الحضرية فيما بينها من جهة ومع مستوى التحضر في القطر من جهة أخرى.السبب الرئيسي في هذا الاختلاف والتخلخل،ضعف الموازنة في عملية التنمية للاقاليم المختلفة،مع إهمال للإمكانات التنموية المتاحة في كل مركز من تلك المراكز،وكذلك توفر فرص عمل في بعضها وشحتها في البعض الأخر .

الاستنتاجات

1 -التحضر هو عملية تغير سلوك الانسان الريفي او البدوي الى سلوك انسان متحضر، عن طريق هجرة الاول الى المدن والمراكز الحضرية ، مع مايصاحب ذلك من تغيرات في أنماط المعيشة والقيم والعادات والافكار .

2 -يعتبر التحضر مرحلة تاريخية في حياة أي مجتمع تتكون وتتأثر في تطورها بتطور أساليب الانتاج والتقسيم الاجتماعي للعمل ، وهكذا فأن الفصل بين سكان المجتمع الواحد الى سكان ريف وسكان حضر ، يشكل مقياس لدرجة التحضر أو درجة الريفية لذلك المجتمع .

3 –يؤدي النمو السكان ي للمراكز الحضرية ، الى الضغط على الهياكل العمرانية ، والتفاوت في فرص العمل المتوفرة ، فضلاً عن تدهور مستوى الخدمات وعدم استطاعتها تقديم المستوى المطلوب والمخطط كحجم معين من السكان .

4 –يدرك الانسان بالفطرة مزايا الحياة الحضرية ، وهذا ما يفسر سبب انتقال الملايين الى المدن كل عام ، ومع ذلك فأن بعض المخططين وواضعي السياسات يحاولون ان يمنعوا النمو الحضري ، ويمكن اعتبار هذه السياسا ت عائقاً يقف في طريق انسيابية اوجة التقدم التي تحقق بفعل التحركات الاجتماعية الحضرية .

5 –ان التوسع الحضري قد استوعب معظم الايدي العاملة في الزراعة ، في المناطق التي زحف باتجاهها وضمها الى الايدي العاملة الحضرية ، الامر الذي فقد الارض الزراعية نسبة كبيرة من قواها العاملة يضاف الى ذلك الهجرة والتي أكثر ما تشغل القوى العاملة الشابة وتدفعهم إلى التوجه نحو المدن .

6 –يتجلى النمو السريع لسكان الحضر في نشوء التجمعات السكانية العشوائية في المدينة ، وتشكل هذه التجمعات عموماً أقل أحياء المدينة حظاً من الخدمات ، فأهلها يفتقرون عادة الى الخدمات الاساسية والامن والاستقرار .

7 –فضلاً عن كل سلبيات نمو المدن السكاني ، فأن له جوانب ايجابية ذلك ان توجه السكان الى مراكز الاستقطاب الحضرية في بعض الحالات يكون صحياً ، اذانه يحقق الموازنة السكانية من ناحية التوزيع ، وموازنة العمالة والاستثمارين بين المناطق المصدرة والمستوردة للمهاجرين .

<u>التوصيات</u>

1 –تحقيق التكامل المكاني والاجتماعي والاقتصادي للمراكز الحضرية وتفادي المشكلات الناجمة عن تحضرها ، لابد من وضع الانظمة الحضرية الملائمة لكل مركز ، بعد دراسة تطوره التاريخي وإمكانيات تنميته المتاحة ، وعن طريق الموازنة بين هذه الأنظمة والخطط يمكن تحقيق ذلك .

2 –ان الحديث عن هجرة معاكسة من المدن الى القرى، تنقصه الدقة و الموضوعية في الوقت الحاضر ، فيجب ان نعمل على تنمية القرى بشكل حضاري اولا ، وان تبدا هذه التنمية من اهل القرى انفسهم اذ ينبغي دعمهم و تحفيزهم ، ومن ثم توفير الخدمات المختلفة لهم حتى يجدوا ما يشدهم بعيد عن الهجرة الى المدن.

3- الحد من معدلات الهجرة الداخلية عن طريق تقليص التباين في مستوى التنمية بين المدن والقرى، واستحداث مراكز حضارية قريبة من القرى وتوفير الخدمات العامة والاساسية بها لضمان الاستقرار .

4- رفع كفاءة التخطيط على مستوى الإقليم وإقرار ذلك من خلال خطط التنمية و أجراء المزيد من الدراسات المعتمدة على البيانات الجغرافية و المعلومات الإحصائية عن كل منطقة من اجل تحقيق الكفاءة في القرى والتوازن بينها.

5- تشجيع الاستثمار في المناطق الطاردة ، فضلا عن أنشاء مشاريع تنموية تتواكب مع النهضة الاقتصادية ،تمثل عوامل مهمة لإيقاف الهجرة إلى المدن

6- استغلال الامكانات الموجودة في المراكز الحضرية وبشكل خاص التوجه الى المراكز كانت وما تزال تعاني الاهمال ، وتزويدها بكافة الخدمات التي ينتج عنها حالة التوازن المكاني والسكاني بين المراكز الحضرية المختلفة .

7- الاهتمام بالخدمات الاجتماعية والتعليمية على مستوى القطر ككل ، وذلك لتوضيح مفهوم التحضر بشكله الصحيح ، تفادياً لوقوع السكان وبألاخص الريفيون بالمفهوم السلبي ، والذي ينتج عنه معظم مشكلات التحضر .

8- فضلاً عن وجود صعوبات جدية ومستمرة كثيرة ، فمن الواضح ان التحضر يحسن الحياة بشكل عام ، ويساهم المهاجرون مع السكان الحضر في النمو الاقتصادي الحضري ، وينبغي ان تعترف السياسات بدور الحراك السكاني في التنمية والحد من الفقر ، والقضية الأساسية ليست نمو المدن بسرعة بل هي عدم استعدادها لاستيعاب ذلك النمو .

المصادر

1- Janice E . Periman , "The My th of Marginality Urban Poverty and Politics" ,University of California Press , pp . 1- 17 , 1990 .

2- الكفري ، مصطفى العبد الله ، "أثر السياسات السكانية ومدى فاعليتها " ، الحوار المتمدن ، العدد 822 – 2004 ، gasomfa@scs_net.orq .

3- James, H . Mohson , "Urban Geography – An Introduction Analysis" ,Great Britain , P14 , 1976 .

4- صندوق ألأمم المتحدة ، "تقرير حالة السكان العالمي 2007"، www.unfpa.org .

5- عبد العظيم ، صالح سليمان ،"المدن العامل الاكثر هيمنة في حياة السكان " ، ص 2-3 ، 2007، www.arabrenewal.org .

6- Davis , k . , "The Urbanization of The Human Population" , By Geruld Breezin , "The Cityin Newly Developing Countries" , London , P5 , 1967 .

7 -الجابري ، د. رسول ، "عملية التحضر في الوطن العربي في الثمانينات بين الطموح والازمة" ، المجلة العربية لعلم الاجتماع ، المجلد الثاني ، العدد الرابع ، مطبعة العمال ، بغداد ، ص 63-64 ، 1986 .

8 -جريز ، جيرالد وليم ، "مجتمع المدينة في البلاد النامية " ، ترجمة محمد محمود الجوهري ، القاهرة ، دار النهضة للطباعة والنشر ، ص31 ، 1989 .

9- Priedmann , John , "Urban Transition", Londan , P6 , 1975

10- عزيز،ماهر عبدالواحد ،" التطور الحضري في مدينة اربيل " ،رسالة ماجستير ،كلية الاداب ،جامعة بغداد،ص30، 1990 .

11-القطب ، د. اسحاق ، "التحضر ونمو المدن في البلاد العربية" ، عمان ، ص 12-17 ، 1968 .

12-الكناني ، د. كامل ، "تخطيط المدنية العربية الخصوصية والحداثة" ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد 15 ،ص 85 ، 2006 .

13-الاشعب ، د.خالص ، "المدينة والتحضر في العراق" ، بغداد ، ص 7-8 ، 1984 .

14-عبد الله ، مرقس ، "التحضر في مدينة الموصل" ، أطروحة دكتوراة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ص 8 ، 1995 .

15-الاشعب ،د.خالص ،"نمو المدينة العربية ومشكلاتها الحضرية " ،دار الشوؤن الثقافية العامة ،بغداد،ص ص 11-12-67، 1997

16-تقي ، أحمد حسين ، ww. حسين محمد تقي.htm ، P2 ، 2004 .

17-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، "حقيقة الإسلام في عالم متغير" ، وزارة الاوقاف ، المؤتمر الرابع عشر A:/Arab Thinker.htm ، ص 20 ، 2003 .

18-الكردي ، د.محمود ، "النمو الحضري" ، دار المعارف مصر ، القاهرة ، ص 65 ، 1977 .

19--Breez , Gerald , "Urbanization in Newly Developing Countries" , England , PP5-6 , 1972 .

20-أبو علي ، محمد عبد الله ، "الصناعة والمجتمع" ، دار المعارف بمصر القاهرة ، الطبعة الأولى ، ص 112 ، 1971 .

21-محمد حسن ، عبد الباسط ، "علم الاجتماع الصناعي" ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ص 5-6 ، 1972 .

2- U.NDepartmant of Economic and Social Affais Methods of Measunng 2 Internal Migration Population Studies , New York , p1 , 1970 .

23- السالم ، حامد عبد الحسين ، "الهجرة من الريف الى الحضر" ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، رسالة ماجستير ، القاهرة ، ص 30 -31 ، 1972 .

24- وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقليمي ، دراسة رقم 151 ، ص 54 ، 120 ، 122.

25- McGEE, T.G . "The Urbanization Processing Third World" , London , P 64 , 1979 .

26- سيف الدين ، ميرفت مصطفى ، "التحضر السريع ومشكلاته" ، مجلة عالم الفكر ، وزارة الإعلام ، الكويت ، ص 63-66 ، 1979 .

27- التحافي،عبدالوهاب عبدالرزاق ،"الجهود الأممية لمنع الجرائم في المدن الكبرى" ،ص 2 ، www.alzamn.com، 2002.

pdfelement